

المصدر : الجزيرة
التاريخ : 27-07-2006
العدد : 12355
الصفحات : 13
المسلسل : 98

إشادة جماعية بالأبعاد الاقتصادية للمبادرة

رؤساء المنظمات والاتحادات المصرية والعربية في حديث عن مبادرة خادم الحرمين الشريفين
أمين عام اتحاد المصارف العربية : الوديعة والكرمة ستسهمان في إنقاذ القطاع المصرفي اللبناني

مدير عام المنظمة العربية الزراعية : قطاع الزراعة اللبناني
عانى كثيراً بسبب الحرب والدعم السعودي سينعشه بقوة

المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية قرارات خادم الحرمين الشريفين لإنقاذ الاقتصاد اللبناني والقطري الذي يساعد شعب البلدين الذي يلاقي الصعوبات جراء القصف الوحشي المستمر من الاحتلال الإسرائيلي.. مشيراً إلى أن المبالغ التي رصدتها المملكة العربية السعودية للحكومة اللبنانية ستساعد الدولة على النهوض بالوضع الزراعي الذي عانى من الحرب الجارية حالياً وتسبب في إضعاف الاقتصاد الوطني حيث تحتل الزراعة نحو ٢٨٪ من مساحة البلاد وتتمحور بشكل رئيسي حول زراعة القمح

المصرفي اللبناني وستساعد على القيام بدوره في هذه المرحلة المهمة من تاريخ لبنان والتي تعاني فيها أكبر حزمة سياسية واقتصادية تعرضت لها وهذا ما ينطبق أيضاً على الوضع الفلسطيني الذي يعاني أزمة مالية خانقة وحصار اقتصادي تفرضه عليه إسرائيل والذي هو أحوج الآن إلى الدعم المادي من أي وقت مضى الأمر الذي يؤكد أهمية الدور الذي ستلعبه الأموال السعودية التي ستضخ في شرايين الاقتصاد اللبناني والفلسطيني.

نهوض بالوضع الزراعي
وفمن الدكتور سالم اللوزي

الدولارات التي يمكن للعملاء سحبها من مكائبات الصرف الآلي ومن القروع زغم من المصرفيين يقولون: إن اليورو والجنهه الإسرائيلي والبن وعملات أخرى متوفرة.

وأضاف أن مبادرة العامل السعودي جاءت في وقتها تماماً لإنقاذ الاقتصاد اللبناني، حيث يعتمد لبنان على المبادرة القوية وعلى موقعه الجغرافي للتعويض عن النقص في موارده الطبيعية وتشكل الواردات والحواليات التي يرسلها ملايين اللبنانيين المقيمين في الخارج إلى أنهم في الداخل نسبة لا بأس بها من الداخل القومي.. وقد أدى اعتماد الاقتصاد اللبناني على الخدمات والتجارة والقطاع المصرفي والمالي بالإضافة إلى سوق العملات الحرة فيه إلى جعله مركزاً تجارياً وسياحياً رئيسياً في المنطقة العربية قبل الحرب الأهلية في السبعينات والتي تجسده اليوم بشكل مختلف.. موضحاً أن لبنان يعتمد اعتماداً كبيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٥م. وذلك لتمويل العجز في المعاملات الجارية الذي بلغ نحو ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي.

وأوضح شاكر أن الحكومة اللبنانية مدينة للمصارف اللبنانية بما يعادل ١٧ مليار دولار. لذلك من الضروري جداً أن يستمر القطاع المصرفي في تلبية حاجات الدولة التمويلية، الأمر الذي يساهم في عدم انهيار المالية العامة، وهذا هو الدور الأساسي للقطاع المصرفي، وهو الاستمرار في تمويل الدولة والقطاع الخاص، بأحجام كافية من القروض ويشروط مقبولة.. وهذا هو الدور الطبيعي المنوط بأي قطاع مصرفي في أي بلد وأكد أن الوديعة السعودية ستعيد النشاط للقطاع

□ القاهرة - مكتب (الجزيرة) -
عبد الله الحصري - أحمد سيد:

رحب مدير المنظمات وأمناء الاتحادات العربية المنتهية عن جامعة الدول العربية بمبادرات خادم الحرمين الشريفين بتقديم مساعدات مالية ضخمة لإعادة إعمار في لبنان وفلسطين والحفاظ على تماسك اقتصادهما الوطني بعد الاعتداءات الغاشمة التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على البلدين وأدت إلى تدمير البنية التحتية والقضاء على مقومات الحياة والأنشطة الاقتصادية فيها. وأكدوا لـ(الجزيرة) أن مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز ليست جديدة عليه وعلى مواقفها العربية لدعم أي بلد عربي يتعرض لمحنة كما يحدث للبنان وفلسطين حالياً.

توقيت مهم

وقال الدكتور فؤاد شاكر الأمين العام لاتحاد المصارف العربية الذي يتخذ من بيروت مقراً له: إن مكرمة خادم الحرمين الشريفين بإيداع وديعة لدى البنك المركزي اللبناني بقيمة مليار دولار بدون فوائد إضافة إلى منحة قدرها ٥٠٠ مليون دولار تعد نواة لتأسيس صندوق عربي دولي لإعادة إعمار لبنان، ستساهم بشكل كبير في إعادة العافية للاقتصاد اللبناني الذي تأثر سلباً بالهجوم الوحشي الإسرائيلي على مختلف القطاعات، كما سيعيد القوة إلى الليرة اللبنانية بعد انهيارها جراء الاعتداء الإسرائيلي إضافة إلى ندره العملات العالمية الأخرى.. ولأسما أن أوراق العملة الأمريكية تنفق في بيروت مع إقبال اللبنانيين الذين يخشون أن يطول النزاع الدائر حالياً على الاحتفاظ بالدولار، مع قطع الحصار الإسرائيلي للإمدادات المالية الأمر الذي اضطر البنوك اللبنانية إلى وضع حدود قصوى لكمية

وأضاف أنه من السابق لأوانه تقدير خسائر القطاعات الإنتاجية في لبنان، باعتبار أن آلة التدمير الإسرائيلية الهجيمة ما زالت تعمل متجاهلة الذوات الداخلية والعربية والعالمية لوقف التدمير. وتقدر خسائر الصناعة والزراعة حسب رؤساء الغرف والمناطق بمئات ملايين الدولارات جراء قصف وتدمير عدد من المصانع في الجنوب والشويفات والضاحية الجنوبية والبقاع وغيرها من المناطق، وترتفع هذه الغاتورة إلى مليارات الدولارات إذا أضفنا إليها كلفة إعادة إعمار ما دمرته وخربته إسرائيل من المصانع والمعامل والبنية التحتية من جسور (أكثر من ٥٠ جسراً) ومطارات ومرافئ وإصلاح طرقات في مجمل الأراضي اللبنانية، عدا إعادة بناء الأبنية السكنية وترميم الأبنية في المناطق والضاحية الجنوبية.

وأشار إلى أنه على الرغم من صعوبة الإحصاءات الدقيقة في هذا الصدد، إلا أنه يمكن التركيز على الخسائر الناتجة عن قصف

المملكة ورفق رواتب الموظفين بتسبب ٣٠٪ وسدس الديات والمديونيات عن الموقوفين في المملكة، ولذا ليس غريباً أن يكون أول من يحمل هم الأمة الإسلامية والعربية ككل، ولعل خطوته بالدعوة إلى إنشاء صندوقين عربيين دوليين لدعم إعادة الإعمار في لبنان وفلسطين تشجع الحكومات والشعوب العربية والإسلامية على الإسهام ولو بالقليل لزيادة حجم مبدئين الصندوقين الذين كانت المملكة أول المساهمين فيها.

وأشار إلى البيان السعودي الذي أكد بأن التعامل الإنساني هو أهم أولويات الموقف الآن وأكثر ما يجب اتخاذه حيال ما يحدث بعد بياناً قويا خاصة بالإعلان عن بدء حملة تبرعات سعودية ضخمة في خطوة تهدف إلى مشاركة المواطن السعودي في دعم الشعبين الفلسطيني واللبناني وأضاف أن السعودية بتحركها السياسي تقرر على الجميع تقديم دعم سخى من كل عربي وكل مسلم، مؤكداً أن موقف الملك عبد الله يدل على شجاعة من أجل العرامة كامل جديد لم يكن يتوقعه أحد وهو على الأقل يخفف إسرائيل من وجود تحرك عربي وإسلامي.

فخسائر القطاعات الإنتاجية في لبنان وفلسطين، من صناعة وزراعة وغيرها، تزداد يوماً بعد يوم، جراء العدوان الإسرائيلي المتطارد والمستمر، خصوصاً على البنية التحتية من جسور وطرق، وقطع أوصال الوطن في الداخل، وعزله عن محيطه العربي وعن العالم، جراء الحصار البري والبحري والجوي، مما أوقع الاقتصاد الوطني في أزمة خانقة، لجهة الإنتاج والتصدير، تم التصرف الداخلي بعدد ما فرضت إسرائيل على اللبنانيين والفلسطينيين نوعاً من نمط الحياة يقتصر فقط على استهلاك السلع الضرورية جداً كالتخزين والمواد الغذائية.

الشرينين لنواة صندوقين عربيين لإعادة إعمار لبنان وفلسطين سيسهم في تشجيع العالم الإسلامي حكومات وشعوباً على المساهمة في الصندوقين وحول اللغة التي تحدث بها الملك عبدالله عن العدوان الإسرائيلي القاسم ووصفه بالمتخطرس قال خالد أبو إسماعيل إنها تعد تطوراً جديداً في هذه الأثناء التي يمر بها لبنان وأضاف أبو إسماعيل أن السعودية أودعت مليوناً دولار في البنك المركزي اللبناني تعزيزاً للاحتياطيات بالعملة الأجنبية مما يؤكد أنها أول من يدعم حكومة لبنان في سعيها لتعزيز الاستقرار النقدي.

وأكد أبو إسماعيل أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين ستحاول التخفيف من كل الخسائر التي تكبدها الاقتصاد اللبناني.. عربياً عن أمه أن يسارع باقي الحكام العرب والمؤسسات الخاصة العربية في التبرع للصندوق الذي وضع نواته الملك عبد الله لإعادة إعمار لبنان، ولا سيما أن الخسائر كبيرة في القطاع الصناعي اللبناني حيث إن مصنعي الورق والبلاستيك وحدهما كانا يصدران بحوالي مليوني دولار أسبوعياً، في حين أن حركة التصدير من الجنوب كانت بحدود عشرة ملايين دولار شهرياً بين منتجات زراعية وصناعية.

تعبير عن التضامن العربي

وقال محمد المصري رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية وعضو مجلس إدارة اتحاد الغرف العربية إن المبادرة السعودية تعبير حقيقي عن التضامن العربي خاصة في الأزمات كحلل التي يتعرض لها لبنان وفلسطين وأوضح أن الملك عبدالله أشتهر بخيريته حتى أنه في خطوة غير مسبوقة خفض سعر البنزين في

والخضار والفواكه والتبغ والزيتون بالإضافة إلى تربية المواشي.. تأميد عن نشاط قطاع الدواجن في لبنان الذي يضم نحو ١٥٠٠ مزرعة ودجاج ٣٠٠ مزرعة لإنتاج البيض، إضافة إلى مربى الدواجن في القرى.

وأكد أن الدولة ستستفيد من هذه المنحة في تعزيز الاقتصاد اللبناني، واستكمال خططها السابقة بتخفيض الضرائب على الدخل وعلى خبير من السلع المستوردة بهدف حث أصحاب الأموال على الاستثمار في قطاع الزراعة.. مشيراً إلى أن الأضرار المباشرة التي لحقت بالاقتصاد اللبناني منذ بدء الهجوم الإسرائيلي تقدر بأكثر من خمسة مليارات دولار والأضرار تزيد كل لحظة بسبب مواصلة إسرائيل شن غاراتها على البنية التحتية، لا سيما على الطرقات وشبكات المواصلات.

وأضاف أن المملكة العربية السعودية تؤكد كل يوم بالأفعال لا بالأقوال دعمها القوي للبنان العربية الشقيقة في المحن التي تواجهها كما تؤكد مساندتها للقضايا العربية والحق العربي ولعل المبادرة الكريمة لخادم الحرمين الشريفين بتخصيص هذه المنح الكبيرة لدعم جهود إعادة الإعمار في لبنان وفلسطين تكون بداية لحملة عربية على المستويين الشعبي والحكومي لتقديم المنح وجمع التبرعات للوقوف بجانب

البلدين الشقيقين في محنتهما. ومن جانبه قال خالد أبو إسماعيل رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية إن المساعدة التي أعلن عنها الملك عبدالله تؤكد مدى زيادة المملكة ودورها الريادي في المنطقة العربية إضافة إلى دورها للموس على مستوى العالم الإسلامي، مشيراً إلى أن وضع خادم الحرمين

وقال إن تصريحات خادم الحرمين الشريفين التي قال فيها: إن الهجمات العسكرية الإسرائيلية على لبنان والقسطينيين قد تطلق شرارة حرب في المنطقة، وأن السعودية تحذر الجميع من أنه إذا سقط خيبار السلام بسبب الغطرسة الإسرائيلية فلن يكون هناك خيار آخر غير الحرب هي تصريحات تنسم بالجرأة في وقت شعرت فيه الشعوب العربية بخيبة أمل تجاه الرؤساء العرب الذين لم تبلغ تصريحاتهم المستوى المطلوب.

وأضاف محمود العربي أن الملك عبدالله عبر بالفعل عما يجيش بصدر الشعوب العربية خاصة قوله: إنه لا أحد يمكنه أن يتوقع ما سيحدث إذا خرجت الأسود عن نطاق السيطرة بعد أن أعلن العرب السلام خياراً إستراتيجياً وقدموا اقتراحاً واضحاً وعادلاً لتقايضة الأرض بالسلام وتجاملوا دعوات المتشددین الذين يعارضون اقتراح السلام مضيقاً أن الصبر لا يمكن أن يدوم إلى الأبد.

وأضاف أن تصريحات الملك عبدالله نبعت من أنه هو الذي كان تقدم بمبادرة سلام عربية في قمة ٢٠٠٢م العربية عرض فيها على إسرائيل سلاماً شاملاً مقابل إعادة الأراضي التي احتلتها في حرب الشرق الأوسط ١٩٦٧م.

الصادرات اللبنانية التي كانت حركتها في تصاعد مستمر منذ أول العام الحالي.

فقد خسرت الصناعة كصادرات في الشهر الحالي حوالي ٢٨٥ مليون دولار، ناهيك عن القطاع الزراعي وهو القطاع الإنتاجي الأكبر في المنطقة متوقف عن العمل جراء العدوان المستمر وصعوبة الوصول إلى البساتين. أما القطاع الصناعي فمشكلاته أكبر حيث يدمر ويستهدف بشكل دائم.

وقد دمرت إسرائيل ثلاثة من أكبر المصانع وهي مصنع اللورق في (كفرجدة) ومصنع البلاستيك في صور وكل المعامل الخرفية الصغيرة التي تقع في الأبنية التي تقصف أو تدمر وهذه تعد بالعشرات.

دور رافع للمملكة

وأكد محمود العربي الرئيس الأسبق لاتحاد الغرف التجارية المصرية أن قرار خادم الحرمين الشريفين يعبر عن الدور الراجح للمملكة التي تعد سبباقة دوماً لمساعدة الدول الإسلامية في شتى أنحاء العالم، مشجيراً إلى أن السعودية أودعت مليار دولار في البنك المركزي اللبناني لتعزير الاحتياطات بالعملة الأجنبية لمواجهة أثر العدوان الإسرائيلي على لبنان المتواصل...

وأضاف أن الخسائر التي تكبدتها لبنان نتيجة الغارات الإسرائيلية المتواصلة ارتفعت من ملياري دولار إلى أكثر من أربعة مليارات دولار وتزايد كل ساعة، حيث تصل خسائر لبنان في قطاع البنية التحتية إلى عدة مليارات من الدولارات بعد تدمير شبكات الطرق والجسور والاتصالات ومحطات الكهرباء والموانئ والمطارات.